الحوثي يتخذ إجراءات اقتصادية جديدة ويثبت الانفصال في الشمال

ما موقف الشرعية من الإجراءات الحوثية؟

الأمناء/ تقرير خاص:

يمارس الحوثي الفوضى في المحافظات الشمالية الخاضعة لسيطرته، ويفرض قوانين جديدة ويبدل دستور الجمهورية اليمنية، ويثبت الانفصال في الشمال على أرض الواقع ليحسم أمر تلك المناطق التابعة له اقتصاديًا وسياسيًا وعسكرياً.

وتتوغل جماعة الحوثي في ممارسة الانفصال على الواقع، وذلك على نحو غير مسبوق، وتتجه هرولة في طريق تحث على مزيد من الاستبداد في الشمال.

واتخذت المليشيات الحوثية إجراءات مخالفة لدستور الجمهورية في توجه صريح يؤكد سعي هذه الجماعة للانفصال على الواقع، ومن التعديلات التي أصدرتها المليشيات قانون منع التعاملات الربوية، والذي يؤكد على منع أكثر من مليون مواطن شمالي من استعادة ودائعهم وحقوقهم من البنوك.

ويقول سياسيون يمنيون إن السلطة التنفيذية في صنعاء، ومن خلفها السلطة الخفية، وبكل فجاجة وجموح تعتدي جهاراً نهاراً على ما بقي من مبادئ ونصوص دستورية وقانونية، وفي طليعتها تلك التي تقرر الفصل بين السلطات الثلاث.. والذي اعتبروه انقلاباً مكشوفاً بإرادة موغلة على النظام القانوني للجمهورية والوحدة اليمنية، وتكريس اغتصاب صلاحيات السلطة التشريعية لصالح السلطة التنفيذية وقبلها السلطة الخفية المستبدة.

وأحالت سلطات الحوثيين بصنعاء تعديل ثلاثة قوانين تتعلق بالضرائب والجمارك للمراجعة النهائية، حيث أحال مجلس النواب - الواقع تحت سلطة الحوثيين بصنعاء - مشروعي قانون، بتعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل وتعديلاته، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 19 لسنة 2001م بشأن الضريبة العامة على المبيعات وتعديلاته، بالإضافة إلى مشروع تعديل قانون الجمارك رقم 14لسنة 1990م إلى المراجعة النهائية تمهيداً للإقرار، وقد طالب المجلس الوزير في حكومة الحوثيين بصنعاء أبو لحوم باستكمال الإجراءات اللازمة إزاء ذلك.

ويقول البرلماني المحسوب على برلمان صنعاء، أحمد سيف حاشد، أنه عجز خلال سبعة أشهر من إحضار وزير مالية حكومة صنعاء إلى مجلس نواب صنعاء للرد عن أسئلتنا الموجهة إليه عبر المجلس، ومعه فشلت أو تواطأت هيئة رئاسة المجلس رغم أهمية وإلحاح ما ورد في تلك الأسئلة، وما يجلبه هذا التغافل والتعامي من أضرار وتبعات، ولازال الحال كما هو قائماً إلى اليوم.. وما كان هذا ليحدث لولا أن هذا الوزير الطاؤوس مدعوم من السلطة الخفية والنافذة.

وأكد حاشد أن مجلس نواب صنعاء عجز برمته - رئاسةً ولجانًا وأعضاءً - في وقت سابق من إحضار هذا الوزير وكذا محافظ البنك إلى المجلس، رغم أن موضوع الاستدعاء كان يتعلق بأخطر قانون يصيب الائتمان في مقتل، ويحول دون حصول أكثر من مليون مواطن على ودائعهم من البنوك، وما كان هذا ليحدث لولا دعم الرئاسة له، ومن خلفها السلطة الخفية.

وأضاف البرلماني حاشد أن وزير المالية حضر زاهياً وواثقاً من نفسه إلى المجلس يريد سرعة البت بالتعديلات القانونية، مضيفاً أنها تعديلات لا تقل خطراً من "القوانين" التي تم إصدارها من قبل، وعلى رأسها ما سمي بـ"قانون منع التعاملات الربوية" والذي تم بمقتضاه منع أكثر من مليون مواطن من استعادة ودائعهم وحقوقهم من البنوك.

ويؤكد حاشد أن مشروع التعديلات القانونية التي جاء من أجلها وزير المالية إلى مجلس نواب صنعاء في جوهرها ومضامينها جاءت لتسحب من مجلس النواب صلاحياته الدستورية لصالح رئيس المجلس السياسي، للحوثي حيث أعطته أو حولته بصريح النص إلى مشرع آخر إلى جانب مجلس النواب، ومنحته الحق في إصدار القرارات التي تعدل وتعلق العمل بمواد قانونية.

وتابع حاشد أن التعديلات الحوثية منحت أيضاً رئيس الوزراء امتياز حق التشريع، وجعلت من حقه أن يعدل الغرامات الجمركية المنصوص عليها بالقانون، وسقوف القيم الجمركية المقطوعة وغير ذلك، بقرارات يصدرها رئيس مجلس الوزراء.

وأكد حاشد أنه ورغم إفتاء رئيس اللجنة الدستورية ونائبه في قاعة مجلس نواب صنعاء بعدم دستورية تعديلات مشروع القانونين المحالين إلى المجلس شكلاً وموضوعًا، إلا أنه تمت الإحالة رغم ثلاثة تصويتات ترفضه.

وأوضح البرلماني اليمني أنه لا يوجد مشروع قانون ينهب أموال الناس ويشرعن من مجلس بوعد شخطة وجه إلا مجلس نواب صنعاء، أقصد هنا تشريع قانون "منع التعاملات الربوية".

موضحاً أنه تم رفض مشروع تعديلات القانونين المقدمين إلى المجلس ابتداءً ثلاث مرات، والحيلولة دون إحالته للجنة الدستورية والمالية، ولم يحصل إحالته على الأغلبية المطلوبة، ومع ذلك تم تمريره "غصيباني" خلافا للدستور والقانون واللائحة!

صنعاء تمارس الانفصال في الواقع

وقال حاشد أنه تفاجأ بجواب رئيس الهيئة عبدالمجيد الحوثي حول سؤاله عن إعادة إنتاج عهود الكهنوتية من قبل سبعمائة سنة، فأفاد كما فهمت أن نص الشارع كنص الواقف.. وأن حق الوقف لا يسقط مهما تقادمت السنين.. لقد أصبت بالذهول والفاجعة!

ويوضح حاشد أن هذا ليس إجراءً انفصاليًا فحسب، بل ردة حضارية بكل المقاييس، وعودة إلى كهنوتية مشبعة بالفجاجة تطل بقرنيها من صنعاء في الألفية الثالثة، ورجعية بائدة تريد أن تعيد التاريخ إلى أوله.

وأشار البرلماني اليمني إلى أن سلطة صنعاء هي وكر الانفصال، مؤكداً أن صنعاء تمارس الانفصال في الواقع على كل المستويات والجوانب التشريعية والاقتصادية والمالية والتعليمية .

ومن جانبه يقول الباحث والمحلل السياسي الجنوبي سعيد بكران إن الحوثي يدمر قوانين الجمهورية اليمنية ويسن قوانين دولة قائد وشعب، فيما الشرعية لتحافظ على الوحدة ترد بهشتاق يؤكد مشروع الحوثي الذي في الشمال.

وأكد بكران أن الحوثي يثبت الانفصال عن الشرعية على الأرض، فيما الشرعية تتمسك بعدم الانفصال عن الجنوب.

وأشار إلى أن الإخوان يتحدثون مع الانتقالي عن الدستور والقانون لأنه تحرك لتوحيد الجنوبيين في مواجهة الحوثي "الدستور والقانون يقول إن توحيد الجنوبيين في مواجهة الحوثي عمل غير دستوري وغير قانوني".

مضيفا: "وأما الحوثي الذي بدل الدستور وغير القانون يرسلون له هشتاق يثبت الثابت ويؤكد المؤكد".

وقال بكران في منشور ثان أن عبدالملك الحوثي يخرج بنفسه متعهداً بتدمير اقّتصاد ما يسميها مناطق مرتزقة العدوان، يعلن بكل وضوح أنه سيبني اقتصاداً جديداً منفصلاً عن أي روابط بإدارة الاقتصاد من عدن وغير عدن.

وأكد بكران أن عبدالملك الحوثي يسن القوانين التي تفرض اقتصاده الجديد ويتخذ الخطوات لفرض تبعية ما يسمى بالشرعية اقتصادياً له، يبني دولته على الأرض في صنعاء ويهدم ما تبقى من دولة الشرعية اقتصادياً .

أبناء الجنوب يتحسرون على وضع مواطني الشمال الكارثي جراء تعسفات وتنكيل الحوثي

كيف يتغنى الحوثي بوحدة مع شعب الجنوب وهو لا يقبل أبناء جلدته؟

«الأمناء» خاص:

أكد ناشطون وسياسيون جنوبيون أن قيادات ميليشيا الحوثي تمارس الظلم والجبروت على أبناء الشمال، في حين تتغنى قيادات الحوثي بالوحدة، متسائلين: «كيف يتغنى قيادات ميليشيا الحوثي بوحدة مع شعب الجنوب في حين أنهم لا يقبلون بأبناء جلدتهم في الشمال؟ معادلة غير منطقية وغير مركبة».

وتأسفوا من الحال الذي وصل إليه الشمال في ظل صمت المواطنين هناك، مؤكدين أن «كرامة الإنسان في الشمال باتت مهدورة بفعل الممارسات الحوثية».

وأشاروا إلى أن أبناء الجنوب يتحسرون على الوضع الكارثي المأساوي الذي يعانيه المواطنون في الشمال جراء التعسفات والإقصاءات والتعذيب والتنكيل الحوثي بهم.

وقالوا: «يجب فضح أكاذيب الحوثي بتشدقه بالوحدة مع الجنوب في ظل ممارساته الممنهجة ضد أبناء جلدته بالشمال، وعمليات القتل والتعذيب والإخفاء وتكميم الأفوه وتدمير المنازل، وانتهاكه لأعراض المرأة الشمالية».

وأشاروا إلى أن «أحاديث وتشدق قيادات ميليشيا الحوثي بما تسمى بـ (الوحدة اليمنية) مع الجنوب، في حين تُمارس العكس مع أبناء جلدتها في الشمال، وتقوم بعمليات ممنهجة ضد المواطنين الشماليين من خلال الإقصاء، والقتل، والتهميش، والتعذيب، والإخفاء، وتكميم الأفوه، وتدمير المنازل بقوة السلاح».

ونوهوا بأنه غير منطقي تشدق وتمسك قيادات ميليشيا الحوثي بـ«الوحدة اليمنية» مع شعب الجنوب، فيما لم تقبل شعبها في الشمال الذي تحكمه، وتعامله كعبد.

وشددوا على أن محاولة إعادة إحياء ما تسمى بـ "الوحدة اليمنية" بين شعب الجنوب وشعب الشمال أصبح من سابع المستحيلات، استنادًا إلى عدة معطيات أهمها اختلاف ثقافة الشعبين، وعاداتهما، ولهجاتهما، وحتى معتقداتهما الدينية.

وكشفوا حقيقة توحد وانسجام الخطاب الحوثي الإخواني ضد الجنوب والمجلس الانتقالي الجنوبي، وتمسكهما بالوحدة مع الجنوب الذي يرفضها بأي شكل من الأشكال.

وأكدوا أن «الجنوب اليوم بات قادرًا على حماية أرضه، وشعبه، ومكتسباته، ولم يُعد بمقدور أي أحد فرض الوحدة أو أي خيارات تمس قضيته العادلة».

ونوهوا بأن «شعب الشمال يتعرض لأبشع الإهانات والضرب من قبل عصابات الحوثي الإرهابية، فيما الحوثي يأتي ليتحدث عن الوحدة مع شعب الجنوب»، مشيرين إلى أن هناك ممارسات بشعة لقيادات ميليشيا الحوثي ضد أبناء شعب الشمال.

ودعا الناشطون والسياسيون الجنوبيون أبناء الجنوب إلى مواصلة عملية توحيد الصفوف، فالأعداء يتربصون بالجنوب وثرواته، محذرين من أن أعداء الجنوب يركزون على تشظي وحدة صف الجنوب.

واختتم الناشطون والسياسيون الجنوبيون بالقول: "على كل جنوبي وجنوبية مؤمن بهدف استعاد الدولة استغلال حرص قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة الرئيس القائد عيدروس الزُبيدي على تعزيز وحدة صف الجنوب، وعدم تفويت تلك الفرصة».